



الدورة الخامسة والسبعون
البند 39 من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

قرار اتخذته الجمعية العامة في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/75/L.45 و A/75/L.45/Add.1)]

90/75 - الحالة في أفغانستان

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قرارها 9/74 المؤرخ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وإلى جميع قراراتها السابقة ذات الصلة،

وإنه تشير أيضا إلى جميع قرارات مجلس الأمن وبيانات رئيس المجلس ذات الصلة بالحالة في أفغانستان، ولا سيما القرارات 2189 (2014) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 2210 (2015) المؤرخ 16 آذار/مارس 2015 و 2274 (2016) المؤرخ 15 آذار/مارس 2016 و 2344 (2017) المؤرخ 17 آذار/مارس 2017 و 2405 (2018) المؤرخ 8 آذار/مارس 2018 و 2489 (2019) المؤرخ 17 أيلول/سبتمبر 2019 و 2513 (2020) المؤرخ 10 آذار/مارس 2020 و 2543 (2020) المؤرخ 15 أيلول/سبتمبر 2020،

وإنه تؤكد من جديد التزامها الشديد بسيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها الوطنية، وإن تعرب عن احترامها لثراث أفغانستان التاريخي المتعدد الثقافات والأعراق،

وإنه ترحب بالجهود التي تبذلها أفغانستان في إطار عقد التحول (2015-2024) من أجل توطيد سيادتها عن طريق تعزيز إقامة دولة تتوافر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها بهدف أن تصبح دولة تعتمد على نفسها اعتمادا تاما،



وإنّ تشير إلى أهمية تطوير مؤسسات حكومة جمهورية أفغانستان الإسلامية (حكومة أفغانستان فيما بعده)، بما في ذلك على الصعيد دون الوطني، وتعزيز سيادة القانون والعمليات الديمقراطية والمجتمع المدني، ومكافحة الفساد، ومواصلة إصلاح قطاع العدالة، والنهوض بعملية شاملة لتحقيق السلام يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها، بما في ذلك مشاركة النساء والشباب مشاركة كاملة ومجدية في تلك العملية، وفقا للقرارين 1325 (2000) المؤرخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 و 2250 (2015) المؤرخ 9 كانون الأول/ديسمبر 2015 والقرارات اللاحقة التي صدرت بشأنهما، وبعملية لتحقيق العدالة في المرحلة الانتقالية بقيادة أفغانية، والعودة الطوعية المستدامة للاجئين والنازحين من الأفغانيين في ظروف توفر لهم الأمان والكرامة، وتعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في امتثال تام للالتزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي، بما يشمل حقوق النساء والفتيات، وتدعيم التسامح فيما بين الأديان وبين مذاهب الدين الواحد، والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

وإنّ تؤكد من جديد الشراكة الطويلة الأجل بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي القائمة على أساس التوافق الاستراتيجي والالتزامات المتبادلة، على النحو الوارد في إطار الشراكة مع أفغانستان الذي جرى تجديده واعتماده في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 المنعقد بجنيف في 23 و 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، بهدف مواصلة تعزيز الدور الوطني في تولي القيادة والإمساك بمقاليده الأمور، وإنّ تحرب بمؤتمر أفغانستان لعام 2020 الذي أتاح للجهات الدولية الشريكة الفرصة لتؤكد للجانبين في مفاوضات السلام الجارية في أفغانستان أنه إذا كان الشعب الأفغاني هو الذي يملك تحديد نوع التسوية السياسية التي يريدها مستقبلا، فإن نتيجة مفاوضات السلام، التي يجب أن تحمي حقوق جميع الأفغانيين، بمن فيهم النساء والشباب والأقليات، هي التي ستحدد مستقبل ما يسديه المجتمع الدولي من دعم ومساعدة،

وإنّ تؤكد من جديد أيضا التزام المجتمع الدولي ومواصلة دعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتنمية قدراتها، بطرق تشمل ما أتفق عليه في الإعلانات الصادرة عن مؤتمرات قمة منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن أفغانستان، وإجلالا منها لذكرى أفراد قوات الأمن الأفغانية والدولية الذين جادوا بأرواحهم، رجالا ونساء، في أثناء أداء واجبهم،

وإنّ تكرّر الإعراب عن بالغ قلقها من الحالة الأمنية في أفغانستان، وتأكيد الضرورة الملحة للتصدي للتحديات التي تواجه البلد، وبخاصة ما يرتكب على صعيد المنطقة من أعمال العنف والهجمات وكافة أشكال الأنشطة الإرهابية والإجرامية وكل الهجمات العنيفة وغير الشرعية وأعمال القتل على أيدي حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) والجماعات المنتسبة إليهما، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان والجماعات الإرهابية الأخرى والمقاتلون الإرهابيون الأجانب،

وإنّ تعرب عن قلقها العميق من خطر الإرهاب على أفغانستان والمنطقة، وتعرب عن قلقها البالغ من استمرار وجود تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) وغيرهما من التنظيمات الإرهابية الدولية والجماعات المنتسبة إليها في أفغانستان، وإنّ تدبّر بأشد العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وجميع الهجمات الإرهابية، وتؤكد من جديد أهمية ضمان عدم استخدام أراضي أفغانستان من جانب تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية أو غيرهما من التنظيمات الإرهابية الدولية والجماعات المنتسبة إليها لتهديد أي بلد من البلدان أو الهجوم عليه، وأنه لا ينبغي لحركة طالبان ولا لأي كيانات أفغانية أخرى أو أفراد أفغانيين آخرين دعم الإرهابيين الناشطين في أراضي أي بلد من البلدان،

وإنّ تدوين بقلق عميق استمرار ارتفاع حدة أعمال العنف في أفغانستان، ولا سيما ارتفاع عدد الضحايا من المدنيين وعمليات الاغتيال التي تستهدفهم، بما في ذلك استمرار ارتفاع عدد من يُقتلون ويشوهون من النساء والأطفال، وإنّ تحت على وضع حد فوري لمستويات العنف الحالية وتدين بأشد العبارات جميع الأنشطة الإرهابية وجميع الهجمات العنيفة وغير الشرعية وأعمال القتل، وإنّ تشير إلى أن حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وكذا تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) والجماعات المنتسبة إليهما، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، والجماعات الإرهابية الأخرى والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، يتحملون المسؤولية عن الغالبية العظمى عن الإصابات الواقعة في صفوف المدنيين في أفغانستان، بمن فيهم العاملون في المجالين الإنساني والطبي، وإنّ تدعو إلى الامتثال لأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، حسب الاقتضاء، وإنّ تهيب بجميع أطراف النزاع المسلح إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة لضمان احترام حماية مرافق المعونة الإنسانية والمرافق الطبية، وإنّ تحت على إجراء تحقيقات شاملة في التقارير الموثوقة عن الضحايا من المدنيين واتخاذ جميع الخطوات لتجنب وقوع تلك الحوادث وضمان المساءلة،

وإنّ ترحب بإعلان حكومة أفغانستان وحركة طالبان عن فترتي وقف إطلاق النار وتنفيذها بمناسبة عيد الفطر وعيد الأضحى، وإنّ تهيب بجميع الجهات الأفغانية الفاعلة إلى وقف فوري وغير مشروط للأعمال العدائية وبذل جهود حثيثة للحد من العنف وإنهائه، وإنّ تدعو علوة على ذلك إلى تنفيذ توصيات الأمين العام في ندائه من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، الذي أيده مجلس الأمن في القرارين 2532 (2020) المؤرخ 1 تموز/يوليه 2020 و 2543 (2020)، وإنّ تلاحظ الدعم الذي أعربت عنه 170 دولة عضوا في الأمم المتحدة ودولة مراقبة غير عضو واحدة وكيان مراقب واحد،

وإنّ تسلّم بأن تحقيق السلام المستدام لا يمكن أن يتأتى إلا عن طريق عملية سياسية شاملة جامعة يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها وتهدف إلى تنفيذ وقف دائم وشامل لإطلاق النار وتحقيق تسوية سياسية شاملة تروم إنهاء النزاع في أفغانستان، والمحافظة على الإنجازات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققتها شعب أفغانستان منذ عام 2001 والاستفادة منها، ولا سيما دستور أفغانستان، والإنجازات التي حققتها في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتعزيز سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ونظامها الدستوري ووحدتها الوطنية كدولة ديمقراطية تعيش في سلام مع ذاتها ومع المنطقة والعالم،

وإنّ ترحب بما تبذله حكومة أفغانستان من جهود تشجيعا لعملية سلام يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها، بما في ذلك عقد اجتماع لوي جيرا الاستشاري في آب/أغسطس 2020 والإفراج عن السجناء، وإنّ ترحب بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الأخرى المعنية لتيسير المفاوضات بين الأفغانيين والتي أسفرت عن انطلاق مفاوضات السلام الأفغانية في الدوحة، قطر، في 12 أيلول/سبتمبر 2020،

وإنّ تشير إلى أن الإمارة الإسلامية لأفغانستان لا تحظى بالاعتراف في الأمم المتحدة وأن الجمعية العامة، علوة على ذلك، لا تؤيد عودة نظام الإمارة الإسلامية لأفغانستان،

وإنّ ترحب بالإنجازات التي حققتها حكومة أفغانستان في مجال الإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية وفي إدارة العملية الانتقالية، وإنّ تشدد على ضرورة المحافظة على الإنجازات الماضية، وإنّ تحت على إجراء مزيد من التحسينات في هذا الصدد، لا سيما لمعالجة مشكلة الفقر، وتقديم الخدمات، وتنشيط النمو الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والتصدي للفساد، وتعزيز الشفافية، وزيادة الإيرادات الداخلية،

وتعزيز التزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنفيذها، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والرأي، بما يشمل الصحفيين، وحقوق الطفل، وتمتع المرأة بكامل حقوقها على قدم المساواة مع الرجل، وحقوق الأشخاص المنتمين للأقليات، على نحو ما هو متوخى في دستور أفغانستان وطبقاً للمعاهدات الدولية الواجبة التطبيق في مجال حقوق الإنسان،

وإنّ تسلّم بأن انتشار مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) له وقع مدمر في أفغانستان أحدث تحديات عميقة في وجه النظام الصحي في البلد وأثر في الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية، وتفاقت من جرائه أزمة الغذاء، وإنّ تنوّه بإعلان خطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19، وإنّ تعترف بالجهود والتدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان لمواجهة الجائحة، وإنّ تسلّم كذلك بأنها تحتاج إلى الدعم من جميع الأطراف الأفغانية ومن المجتمع الدولي لمعالجة عواقب الجائحة في المديين القصير والطويل، بما يشمل الحصول على الخدمات الطبية والمعونة الإنسانية بطريقة تامة ومأمونة ودون عوائق،

وإنّ تشدّد على أهمية دور التعاون الإقليمي في تعزيز الاستقرار والسلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان في أفغانستان على المدى الطويل، وإنّ ترحب بالجهود التي تبذلها الجهات الدولية الشريكة وبلدان المنطقة والبلدان المجاورة في سبيل تعزيز السلام والاستقرار والازدهار في أفغانستان،

وإنّ تشدّد أيضاً على الدور المركزي والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز السلام والاستقرار في أفغانستان، وإنّ تعرب عن تقديرها ودعمها القوي لجميع الجهود التي يبذلها الأمين العام وممثلته الخاصة لأفغانستان في هذا الصدد، وإنّ تعرب عن تقديرها أيضاً للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقاً لقرار مجلس الأمن 2543 (2020)، وإنّ تؤكد الدور الهام الذي تضطلع به البعثة سعياً منها إلى زيادة تحسين الاتساق والتنسيق بين الجهود المدنية الدولية، استناداً إلى نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة" واسترشاداً بمبدأ توطيد تولي الأفغان زمام الأمور والقيادة،

وإنّ ترحب بتقارير الأمين العام وبما ورد فيها من توصيات،

1 - **تتعهد بمواصلة دعمها** لأفغانستان، حكومة وشعباً، في السعي، كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، إلى إعادة بناء دولة مستقرة آمنة مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية ومترحة من الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار بالأشخاص، والفساد، وإلى تعزيز أسس الديمقراطية الدستورية؛

2 - **تشجّع** جميع الشركاء على تقديم دعم بنّاء لبرنامج حكومة أفغانستان للإصلاح، كما هو متوخى في الإطار الوطني الثاني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار الشراكة مع أفغانستان المعتمد في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 الذي عقد بجنيف من أجل كفالة إحلال الرخاء والديمقراطية في أفغانستان، بالتركيز على تعزيز الضوابط والموازن الدستورية التي تكفل حقوق المواطنين والتزاماتهم، وتنفيذ الإصلاح الهيكلي بما يتيح إقامة حكومة فعالة خاضعة للمساءلة وقادرة على إحراز تقدم ملموس صوب تحقيق الاعتماد على الذات لصالح شعبها؛

3 - **تؤيد** مواصلة حكومة أفغانستان الاضطلاع بجهود التعمير والتنمية وتزايد امتلاكها زمام تلك الجهود، وتؤكد الضرورة الملحة لتولي زمام الأمور والخضوع للمساءلة في جميع ميادين الحوكمة وتحسين القدرات المؤسسية، بما في ذلك القدرات المؤسسية على الصعيد دون الوطني، من أجل استخدام المعونة والتمويل المخصص لتحقيق الاستقرار والتنمية بفعالية أكبر، وتكرر في هذا الصدد تأكيد أهمية

التنفيذ الفعال للالتزامات المتبادلة لحكومة أفغانستان والمجتمع الدولي وفق ما جرى تأكيده في إطار الشراكة مع أفغانستان؛

4 - **ترحب** باعتماد إطار الشراكة مع أفغانستان في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 في جنيف، الذي يؤكد مبدأ الشراكة كعنصر أساسي لتقديم الدعم الفعال، ويرسي إطاراً للشروط اللازمة لاستمرار تقديم المساعدة في السنوات الأخيرة من عقد التحول (2015-2024)؛

5 - **تشدد** على أن الأخطار التي تهدد الاستقرار والتنمية في أفغانستان والمنطقة تتطلب توثيق التعاون وزيادة تنسيقه، فضلاً عن زيادة الاتساق والتكامل في النهج المتبع بين بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، لتحقيق السلام والأمن والازدهار والتنمية المستدامة للبلد على المدى الطويل، وتؤكد في هذا الصدد وضعية أفغانستان باعتبارها منصة لهذا التعاون الدولي؛

الأمن

6 - **تكرر الإعراب عن قلقها البالغ** من استمرار ارتفاع حدة العنف في أفغانستان ومن الحالة الأمنية فيها، وتؤكد ضرورة مواصلة التصدي للخطر الذي يهدد أمن أفغانستان واستقرارها بسبب أعمال العنف التي ترتكبها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) والجماعات المنتسبة إليهما، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وغير ذلك من الجماعات الإرهابية والإجرامية، ومن جملتها الجماعات الضالعة في تجارة المخدرات والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، وتعرب كذلك عن قلقها البالغ من تزايد عدد الهجمات الدنيئة والشنيعة التي أعلنت هذه الجماعات الإرهابية مسؤوليتها عنها، بما في ذلك قتل المواطنين الأفغانيين، ومحاولاتها الشائنة لتقويض العلاقات بين المجتمعات المحلية، وهو ما يشكل خطراً جسيماً على أمن أفغانستان وبلدان المنطقة، وتشيد بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في مكافحة هذه الأخطار في البلد، وتدعو إلى تعزيز التعاون الإقليمي على محاربة هذه الجماعات، وتؤكد دعمها لمواصلة الجهود المبذولة في هذا الصدد، وتكرر تأكيد ندائها إلى تنفيذ التدابير ذات الصلة بالموضوع من قرارات مجلس الأمن تنفيذاً تاماً وجاداً وتطبيق ما نصت عليه تلك القرارات من إجراءات، ولا سيما القرارات 1267 (1999) المؤرخ 15 تشرين الأول/أكتوبر 1999، و 1988 (2011) و 1989 (2011) المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2011، و 2082 (2012) و 2083 (2012) المؤرخين 17 كانون الأول/ديسمبر 2012، و 2160 (2014) و 2161 (2014) المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2014، و 2178 (2014) المؤرخ 24 أيلول/سبتمبر 2014 و 2253 (2015) المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 2255 (2015) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2015، و 2368 (2017) المؤرخ 20 تموز/يوليه 2017، و 2396 (2017) المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2017؛

7 - **تدين بأشد العبارات** جميع أعمال العنف والترويب والهجمات غير المشروعة، ومن ذلك ما استُعملت فيه الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والهجمات الانتحارية وعمليات الاغتيال، وبما فيها اغتيال الشخصيات العامة، وعمليات الاختطاف والهجمات العشوائية ضد المدنيين وأعمال العنف المرتكبة ضد النساء والأطفال والعنف الجنسي والجنساني، وأعمال القتل والهجمات التي تستهدف الأفراد والمؤسسات الإعلامية وهيئات المجتمع المنخرطة في تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً وحمايتها، والهجمات المرتكبة ضد الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين وضد المباني الدبلوماسية والقنصلية، والاعتداءات الموجهة

ضد عمال المعونة الإنمائية والإنسانية والأفراد الطبيين والمرافق المدنية الأساسية، ومن ضمنها المدارس والجامعات وغيرها من مرافق التعليم، والمصحات والمستشفيات، ومن ضمنها مصحات وغرف الولادة، واستهداف القوات الأفغانية والدولية، وكل ذلك يؤثر سلباً في الجهود المبذولة من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتدين اتخاذ المدنيين دروعاً بشرية؛

8 - **تشديد** بالتقدم الذي أحرزته حكومة أفغانستان في مكافحة الأخطار التي تتهدد الأمن في البلد، وتنبؤه في الوقت ذاته بإنجازات قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية في هذا الصدد، وترحب بتقلد تلك القوات المسؤولية الأمنية الكاملة، وترحب كذلك بالتزام حكومة أفغانستان، سعياً منها إلى ضمان الاستقرار وإتاحة الظروف اللازمة للإعمال الفعال لسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للجميع، بما يشمل تمتع المرأة بهذه الحقوق تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة مع الرجل، بمواصلة إصلاح قطاع الأمن عن طريق جعل توفير الأمن وإدارة ومراقبة قوات الدفاع والأمن أكثر فعالية وخضوعاً للمساءلة، وتهيئة بيئة مواتية للنساء تمكنهن من المساهمة بشكل مجدي في قطاع الأمن، وتحويل الشرطة الوطنية الأفغانية إلى مؤسسة فعالة وكفؤة لإنفاذ القانون وحفظ النظام وتقديم الخدمات، وترحب في هذا الصدد بما يجري إحراره من تقدم داخل مؤسسات الأمن الوطنية الأفغانية؛

9 - **تشدد** على ضرورة أن تواصل حكومة أفغانستان وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي العمل معاً بشكل وثيق وتحسين التنسيق في مواجهة جميع أعمال العنف غير المشروعة والهجمات الإرهابية، وتهيب بالدول كافة أن تعزز تعاونها الدولي والإقليمي لتحسين تبادل المعلومات ومراقبة الحدود وإنفاذ القانون والعدالة الجنائية من أجل التصدي على نحو أفضل للتهديدات التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب والعائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتمويل الإرهاب في أفغانستان والمنطقة، وتؤكد دعمها لمواصلة بذل الجهود في هذا الصدد؛

10 - **تنوه** بالتزام المجتمع الدولي بدعم تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وبناء قدراتها على امتداد عقد التحول (2024-2015)، وتهيب بالمجتمع الدولي إلى مواصلة إسداء ما يلزم من دعم لتوطيد الأمن والنظام العام وإنفاذ القانون وتدعيم أمن حدود أفغانستان والمحافظة على الحقوق الدستورية للمواطنين الأفغان، والاستمرار في توفير الدعم عن طريق تدريب قوات الدفاع والأمن وتجهيزها والمساهمة في تمويلها للنهوض بمهمتها المتمثلة في تحقيق أمن البلد ومحاربة الإرهاب؛

11 - **تنوه أيضاً** بالآثار الإيجابية والأهمية المستمرة للالتزامات التي قطعها الاتحاد الأوروبي على نفسه في إطار الدعم الدولي المتواصل لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية في أفغانستان؛

12 - **ترحب** بوجود بعثة الدعم الوطيد على نحو ما جدد مجلس الأمن تأكيده في قراره 2189 (2014)؛

13 - **تعرب عن تقديرها** لحلفاء منظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء الدوليين على المساهمة في بعثة الدعم الوطيد بالأفراد والمعدات وغير ذلك من الموارد، وعلى تدريب قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وتجهيزها وتمويلها وتطوير بناء قدراتها، وعلى التزامهم المستمر بمواصلة تقديم المساهمات الوطنية من أجل الدعم المالي لتلك القوات حتى نهاية عقد التحول في عام 2024، ودعم استمرار البعثة ومواصلة توفير التدريب والمشورة والمساعدة للمؤسسات الأمنية الأفغانية؛

14 - **تشير** إلى أن التعاون الأمني الإقليمي يؤدي دورا رئيسيا في الحفاظ على الاستقرار في أفغانستان والمنطقة، وترحب بالتقدم الذي حققته أفغانستان والشركاء الإقليميون في هذا الصدد، وتدعو أفغانستان والشركاء الإقليميين والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون وفريق الاتصال المعني بأفغانستان التابع لها، إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تعزيز الشراكة والتعاون فيما بينها؛

15 - **ترحب** بجهود مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في معالجة مسائل التعاون الأمني الإقليمي؛

16 - **تؤكد من جديد** أهمية ضمان عدم استخدام تنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) أو الجماعات الإرهابية الدولية الأخرى والجماعات المنتسبة إليها أراضي أفغانستان لتهديد أي بلد آخر أو مهاجمته، وعدم قيام حركة طالبان أو أي جماعة أفغانية أخرى أو فرد أفغاني آخر بدعم الإرهابيين العاملين في أراضي أي بلد، وتهيب بجميع الدول الأعضاء أن تحرم تلك الجماعات، بطريقة تتفق وأحكام القانون الدولي الواجب التطبيق، من الملاذ ومن حرية القيام بالعمليات والتجنيد والحصول على الدعم المالي أو المادي أو السياسي؛

17 - **لا يزال يساورها القلق العميق** من استمرار تضرر المدنيين من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والمتفجرات من مخلفات الحرب والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، وترحب بالإنجازات التي تحققت حتى الآن في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أفغانستان، الذي يهدف إلى جعل أفغانستان بلدا خاليا من الألغام بحلول عام 2023، وتؤكد أهمية اطراد المساعدة الدولية، وتشجع حكومة أفغانستان على أن تواصل، بدعم من الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة المعنية، جهودها الرامية إلى الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام⁽¹⁾، وتعرب عن القلق من لجوء حركة طالبان وغيرها من الجماعات إلى استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع ضد المدنيين وقوات الأمن الأفغانية، وتلاحظ الحاجة إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والقطاع الخاص، لمنع تدفق مكونات الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع إلى حركة طالبان وغيرها من الجماعات؛

تحقيق السلام والمصالحة

18 - **تقر** بأنه لا وجود لحل عسكري وأن إرساء عملية سلام شاملة يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها وتحظى بمساندة ودعم جميع الجهات الإقليمية الفاعلة والمجتمع الدولي، أمر ضروري لتحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في أفغانستان، وترحب بالتزامات جميع الأطراف الأفغانية بمواصلة التفاوض على تسوية سياسية شاملة، وتدعو جميع الأطراف الأفغانية إلى تحقيق وقف دائم وشامل لإطلاق النار لإنهاء النزاع في أفغانستان، وتوسيع نطاق المكاسب التي أحرزت في العقدتين الماضيتين وتعزيز سيادة أفغانستان واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية كدولة ديمقراطية تعيش في سلام مع ذاتها ومع المنطقة والعالم، وحماية الحقوق الدستورية لجميع المواطنين الأفغان، وتكرر تأكيد التزامها الراسخ بدعم حكومة أفغانستان فيما تبذله من جهود في هذا الصدد، وتؤكد من جديد أن الحل السياسي لكي ينجح يقتضي ضمان نبذ العنف وفسخ أي صلة بالإرهاب الدولي، وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بمن فيهم النساء والأطفال والأشخاص المنتمون إلى الأقليات، وفقا للقانون الدولي ووفقا لما ينص عليه دستور أفغانستان،

⁽¹⁾ United Nations, *Treaty Series*, vol. 2056, No. 35597 (1).

وبناء دعائم السلام والديمقراطية في أفغانستان، في ظل التقيد الكامل بتنفيذ التدابير وتطبيق الإجراءات التي وضعها مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة بالموضوع؛

19 - **ترحب** بالجهود التي بذلتها حكومة أفغانستان وجميع الجهات الأفغانية المعنية من أجل تيسير المفاوضات بين الأفغانيين وانطلاق مفاوضات السلام الأفغانية في الدوحة، قطر، في 12 أيلول/سبتمبر 2020، والتقدم المحرز فيها حتى الآن، ولا سيما الاتفاق على القواعد والإجراءات بين طرفي المفاوضات في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، وتدين ارتفاع حدة أعمال العنف المستمرة، التي تسهم في وقوع عدد غير مقبول من الضحايا، وتدعو إلى الوقف الفوري لأعمال العنف، وتشجع بقوة طرفي المفاوضات على مواصلة اتخاذ تدابير بناء الثقة والحد من أعمال العنف، وتشجع كذلك الطرفين على المثابرة والإصرار في السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة والتواصل بحسن نية بهدف التوصل إلى وقف دائم وشامل لإطلاق النار وتحقيق تسوية سياسية شاملة تنهي النزاع وتقضي إلى قيام دولة موحدة وديمقراطية وذات سيادة في أفغانستان، تسير على درب تحقيق الازدهار والاعتماد على الذات لصالح جميع الأفغانيين؛

20 - **تلاحظ مع التقدير** ما تسديه الدول المجاورة والشركاء الإقليميون والدوليون من دعم مستمر لتيسير الجهود التي يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها من أجل إجراء محادثات سلام مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان، وتناشد جميع شركاء أفغانستان من بلدان الجوار وشركاءها على الصعيدين الإقليمي والدولي مواصلة جهودهم في سبيل تيسير عملية السلام الشاملة والمجدية التي يقودها الأفغانيون وبمسكون بزمامها ومدّها بالدعم، وتسلم بأن النجاح في ذلك لن يتحقق إلا بالتنسيق الموحد والوثيق للجهود الدولية، وتؤكد من جديد أهمية مواصلة مشاركة الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

21 - **تشير** إلى أن النساء يؤدين دورا حيويا في عملية السلام، على نحو ما أقره مجلس الأمن في قراره 1325 (2000) وما اتصل به من قرارات ومنها القرار 2242 (2015) المؤرخ 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015، وترحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة أفغانستان في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن وفي تعزيز دور المرأة في عملية السلام، على نحو ما تجلّى من مساهمتها في إعداد الاستراتيجية الأفغانية للسلام والمصالحة، وتشجع جميع الأطراف بقوة على مواصلة تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بوسائل منها دعم مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومجدية، محليا وعلى أعلى المستويات، في جهود السلام وفيما تتمخض عنه من تسوية سياسية؛

22 - **تناشد** جميع الأطراف الأفغانية والإقليمية والدولية مواصلة دعم جهود السلام هذه لتشمل مشاركة النساء والشباب والأقليات والمجتمع المدني وجميع الضحايا مشاركة فعالة ومجدية، والحفاظ على الإنجازات المتحققة فيما يتعلق ببناء صرح الدولة والإصلاحات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وتنفيذ الواجبات والالتزامات المتعلقة بالحريات الأساسية وحقوق الإنسان في أفغانستان ومواصلة توطيد تلك الإنجازات، وتناشد جميع الجهات المعنية ذات المصلحة أن تولي ما يجب من اعتبار وأولوية لقضايا حماية الطفولة بدءا من أولى مراحل عملية السلام، ولا سيما إدماج أحكام حماية الطفولة التي تشدد بقوة على ضرورة رعاية مصالح الطفل الفضلى ومعاملة الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة معاملة الضحايا والتركيز على إعادة الإدماج الأسري والمجتمعي؛

الديمقراطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان

23 - تؤكد أهمية أن يعمل جميع الأطراف في أفغانستان معا من أجل مستقبل تتحقق فيه الوحدة والسلام والديمقراطية والرخاء لصالح شعب أفغانستان قاطبة وأن يكون التوصل إليه قائما على أسس سيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والحوكمة الرشيدة؛

24 - تشير إلى التزام حكومة أفغانستان بتحسين العملية الانتخابية في أفغانستان وإصلاحها وترحب بما تبذله من جهود في هذا الشأن، وتشدد على أهمية دور المؤسسات الانتخابية الأفغانية المستقلة في الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية، وتناشد حكومة أفغانستان ومؤسساتها، بما في ذلك المفوضية المستقلة للانتخابات ولجنة الشكاوى الانتخابية، ضمان أن تكون الانتخابات المقبلة ذات مصداقية وشفافية، وذلك بالاستفادة مما استخلص من دروس ومواصلة تنفيذ الإصلاحات الانتخابية والقيام بالمزيد من التحسينات التقنية والتنفيذية اللازمة لتعزيز ثقة الناخبين؛

25 - ترحب بازدياد شمول وتوسّع نطاق الحوار المتعلق بعملية الانتقال السياسي نحو تعزيز وحدة الشعب الأفغاني التي تحترم تنوعه والمساواة بين أفرادها، وتؤكد أهميتها في توطيد دعائم الديمقراطية التمثيلية والاستقرار الأمني والسياسي في أفغانستان؛

26 - تهيب بحكومة أفغانستان أن تواصل إصلاح قطاع الإدارة العامة من أجل إعمال سيادة القانون وضمن الحوكمة الرشيدة والمساءلة، وترحب بالالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها وبما بذلته من جهود وأحرزته من تقدم في هذا الصدد؛

27 - تشير إلى التزامات أفغانستان بموجب القانون الدولي، وبخاصة قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين والقانون الإنساني وما ينص عليه دستورها من ضمانات احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغانيين، دون تمييز من أي نوع، وتؤكد ضرورة تنفيذ أحكام دستور أفغانستان المتعلقة بحقوق الإنسان تنفيذا تاما، وبخاصة الأحكام المتعلقة بتمتع النساء والفتيات والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية بحقوق الإنسان المكفولة لهم تمتعا كاملا، وتتوه بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في هذا الصدد؛

28 - تنوه بعضوية أفغانستان في مجلس حقوق الإنسان، وترحب بالالتزام والمسؤولية الواقعيين عليها في العمل على صون حقوق الإنسان وتعزيزها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، في إطار الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة التي هي طرف فيها؛

29 - تكرر الإعراب عن قلقها مما تلحقه أعمال العنف والأنشطة الإرهابية، بما فيها تلك المرتكبة ضد الأشخاص المنتمين إلى أقليات إثنية ودينية، من آثار مدمرة على التمتع بحقوق الإنسان وعلى قدرة الحكومة على كفالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأفغانيين، وتؤكد ضرورة مواصلة تعزيز التسامح وضرورة كفالة احترام الحق في حرية التعبير، بما في ذلك للصحفيين، والحق في حرية الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد، على النحو المكرس في دستور أفغانستان والمواثيق الدولية والبروتوكولات الملحقة بها التي دخلت أفغانستان طرفا فيها؛

30 - **تشهد** على ضرورة التحقيق في ادعاءات وقوع انتهاكات في الحاضر والماضي للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في أفغانستان، وتؤكد أهمية تيسير تزويد الضحايا بسبل انتصاف تتسم بالكفاءة والفعالية، وتقديم مرتكبي تلك الانتهاكات إلى العدالة وفقا للقانون الوطني والقانون الدولي؛

31 - **تؤيد** تنفيذ أحكام القانون المتعلق بوسائل الإعلام الجماهيري التي تضمن حرية الإعلام، وتلاحظ بقلق وتدين في الوقت ذاته استمرار تعرض الصحفيين والموظفين الإعلاميين الأفغانيين لأعمال التخويف والعنف، من قبيل حالات اختطاف الصحفيين وقتلهم، وتدين إدانة قاطعة جميع الهجمات وأعمال الانتقام والعنف المرتكبة ضد الصحفيين والموظفين الإعلاميين، وتحث السلطات الأفغانية على إنهاء الإفلات من العقاب وعلى التحقيق في المضايقات والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون وتقديم المسؤولين عن ارتكابها إلى العدالة؛

32 - **تكرر تأكيد التزامها الراسخ** بحقوق النساء والفتيات الأفغانيات على نحو ما هو منصوص عليه في دستور أفغانستان، وكذلك بتعزيز وحماية قدرة المرأة الكاملة على ممارسة تمتعها على قدم المساواة بحقوق الإنسان في أفغانستان، وهذا يشمل القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج بالإكراه، وخصوصا الهدف المستمر وهو تحقيق المساواة بين الناس بغض النظر عن نوع جنسهم، والمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في جميع ميادين الحياة الأفغانية، بما يشمل مشاركتها في تقرير السياسات واتخاذ القرارات، والقضاء على العنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك العنف ضد الأطفال، واتخاذ تدابير إنسانية مبدئية محددة الهدف لصالح الفئات الضعيفة والمهمشة، بطرق من جعلتها توفير سبل الحماية والدعم والخدمات النفسية والمالية والمؤسسية والسعي إلى إنهاء جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني؛

33 - **تشيد** بما حققته الحكومة من إنجازات وبذلته من جهود ابتغاء زيادة مشاركة المرأة وترعّمها شؤون تقرير السياسات واتخاذ القرارات، ومكافحة التمييز وحماية المساواة في الحقوق بين النساء والرجال وتعزيزها انسجاما مع واجباتها والتزاماتها الوطنية والدولية، بما في ذلك عملا بدستور أفغانستان، وخطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة في أفغانستان، وخطة العمل الوطنية الأفغانية بشأن المرأة والسلام والأمن، وقانون القضاء على العنف ضد المرأة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان⁽²⁾ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة⁽³⁾؛

34 - **ترحب** بالتدابير التي اتخذتها حكومة أفغانستان لحماية تمتع النساء والفتيات تمتعا كاملا وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان، وهي تشمل إنشاء أمانة خاصة ضمن اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان للتحقيق في ادعاءات التحرش بالنساء في المؤسسات الحكومية وتعيين سفيرات ووزيرات ونائبات للوزراء ومفوضات لحقوق الإنسان ورئيسات للهيئات الانتخابية ومفتشة عامة ورئيسات للبلديات ومدعيات عامات وقاضيات، وكذلك بالقرار الذي اتخذته الحكومة مؤخرا والقاضي بتعيين نائبة لحاكم الولاية في كل واحدة من الولايات الأربع والثلاثين؛

35 - **تشهد** على ضرورة احترام حقوق الطفل وحياته الأساسية في أفغانستان والقضاء على جميع الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال بسبب النزاع المسلح المستمر ومنعها، وتدين ازدياد حوادث قتل الأطفال وتشويههم واستمرار عمليات اختطاف الأطفال وتجنيدهم واستخدامهم، وأعمال العنف

(2) القرار 217 ألف (د-3).

(3) United Nations, Treaty Series, vol. 1249, No. 20378.

والاستغلال الجنسي المرتكبة ضدهم، وتدعو جميع الدول الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاقية حقوق الطفل⁽⁴⁾ وبروتوكولها الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية⁽⁵⁾ وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة⁽⁶⁾، وقرار مجلس الأمن 1612 (2005) المؤرخ 26 تموز/يوليه 2005، وجميع قراراته اللاحقة الأخرى المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، وقراري المجلس 1998 (2011) المؤرخ 12 تموز/يوليه 2011 و 2286 (2016) المؤرخ 3 أيار/مايو 2016 بشأن الهجمات الموجهة ضد المدارس والمستشفيات، ولا سيما تلك التي ترتكبتها الجماعات الإرهابية والإجرامية؛

36 - **تشديد** بالنقد الذي أحرزته حكومة أفغانستان وجهودها والتزامها فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل من أجل منع تجنيد القصر من جانب القوات المرتبطة بقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وخرطة الطريق الإضافية الرامية إلى الامتثال لخطة العمل السالفة الذكر، والتي تشمل قانون العقوبات المنقح، وتنص على معاقبة الضالعين في جميع الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك ظاهرة الغلمان الراقصين "بانثا بازي"، والتشريع المتعلق بحظر تجنيد القصر واستخدامهم، وإنشاء وحدات محلية لحماية الطفل وتجهيزها وتزويدها بالموظفين وتدريب أفرادها وتوفير الرقابة الكافية عليها، وتحث برلمان أفغانستان على اعتماد قانون حماية الطفل في أقرب وقت ممكن، بما يتيح للحكومة أن تنفذه تنفيذا كاملا، وتكرر نداءها إلى جميع الأطراف في جميع الرتب من أجل وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم، وتشدد على ضرورة الامتثال، حيثما كان مناسباً، عن احتجاز الأطفال بتهم تتعلق بالأمن القومي، ومنهم الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً أو لهم ارتباط من طريق العلاقة الأسرية بجماعات مسلحة صنفها الأمم المتحدة جماعات إرهابية، وعلى أهمية اعتبار الأطفال ضحايا في المقام الأول؛

37 - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن 2250 (2015) بشأن صون السلام والأمن الدوليين و 2419 (2018) المؤرخ 6 حزيران/يونيه 2018 بشأن الشباب والسلام والأمن، وتؤكد من جديد الدور المهم الذي يمكن أن يضطلع به الشباب في منع نشوب النزاعات وحلها، وترحب بتعيين ممثل شباب أفغانستان الثالث لدى الأمم المتحدة، وتتوه في هذا الشأن بالجهود التي تبذلها حكومة أفغانستان في سبيل تعزيز تمثيل الشباب في ميدان منع نشوب النزاعات وحلها، وتشجع على مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد؛

38 - **تكرر الإعراب عن تقديرها** لحكومة أفغانستان على التزامها بمكافحة الفساد، وترحب في هذا الصدد بجهود الإصلاح التي تبذلها، ومن ضمنها إنشاء لجنة مكافحة الفساد، واعتماد القوانين التشريعية المتصلة بذلك ومن بينها قانون مكافحة الفساد لعام 2018، وإنشاء ما له صلة بذلك من مؤسسات في السنوات السابقة، وفي جملتها مكتب أمناء المظالم، وتؤكد أن اطراد جهود مكافحة الفساد في أفغانستان وفعالية تلك الجهود أمر حاسم لمستقبل البلد، على نحو ما أبرزه التقرير السنوي الرابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان عن مكافحة الفساد الصادر في حزيران/يونيه 2020، وتحث حكومة أفغانستان على النظر في توصيات التقرير، واتخاذ إجراءات حاسمة بشأن الإصلاحات المعتمدة والإسراع بتنفيذها وإجراء مزيد من الإصلاحات، ووضع استراتيجية طويلة الأجل تستند إلى الإنجازات السابقة والعمل على تنفيذها، وتعزيز سيادة القانون والتصدي لمسألة الإفلات من العقاب على جرائم الفساد، وإنشاء إدارة

(4) المرجع نفسه، المجلد 1577، الرقم 27531.

(5) المرجع نفسه، المجلد 2171، الرقم 27531.

(6) المرجع نفسه، المجلد 2173، الرقم 27531.

أكثر فعالية وشفافية وخضوعا للمساءلة على صعيد الحكومة في مستويها الوطني والمحلي ومستوى الولايات بغاية تهيئة الظروف المواتية لدوام السلام والازدهار في المستقبل، وتناشد المجتمع الدولي دعم جهود أفغانستان من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالحكومة في هذا الصدد؛

مكافحة المخدرات

39 - **تعرب عن قلقها العميق المتواصل** من استمرار الخطر الجسيم والمضرة البالغة الناجمين عن زراعة الأفيون وإنتاج الميثامفيتامين وعن استهلاك هذين المخدرين والاتجار بهما بطرق غير مشروعة بالنسبة لأمن أفغانستان وتتميتها وإدارة شؤونها وللمنطقة وما وراءها، ومن إمكانية إسهم تلك الأنشطة بشكل كبير في الموارد المالية للجماعات الإرهابية، وتسلم في الوقت ذاته بالدور المهم الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في هذا الصدد؛

40 - **ترحب** بجهود حكومة أفغانستان في مكافحة إنتاج المخدرات في أفغانستان، وتهيب بها إلى التعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، بمساعدة من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، بسبل من جعلتها عمليات إنفاذ القانون الرامية إلى ضبط مخزونات ومختبرات المخدرات وتفكيكها وتمهيرها، ووضع برامج بديلة لكسب العيش، وتعميم مراعاة مكافحة المخدرات في جميع البرامج الوطنية، واتخاذ تدابير حازمة للوفاء بالتزاماتها بمكافحة المخدرات ضمن إطار الوثائق السياسية القائمة؛

41 - **تؤكد** أهمية اتباع نهج شامل ومتوازن في التصدي لمشكلة المخدرات في أفغانستان وهو نهج، إذا أريد له أن يكون فعالا، لا بد من إدماجه في السياق الأوسع نطاقا للجهود المبذولة في مجالات الأمن والحكومة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والصحة العامة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصا في المناطق الريفية، بما في ذلك وضع برامج بديلة محسنة لكسب العيش؛

42 - **تلاحظ ببالغ القلق** الترابط القوي القائم بين الاتجار بالمخدرات وبين الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) (داعش) والجماعات المنتسبة إليهما، وبخاصة تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، وسائر الجماعات الإرهابية، والمقاتلون الإرهابيون الأجانب، وهو ما يشكل خطرا جسيما يهدد الأمن وسيادة القانون والتنمية في أفغانستان والمنطقة، وتؤكد أهمية التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك القراران (2015) 2255 و (2017) 2368، وتشدد في هذا الصدد على ضرورة حرص اللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن 1988 (2011) واللجنة العاملة بموجب قرارات المجلس 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) على مواصلة إيلاء الاهتمام للروابط القائمة بين العائدات المتأتية من الجريمة المنظمة، في جملة أمور أخرى، وإنتاج المخدرات وسلانفها الكيميائية والاتجار بها على نحو غير مشروع وتمويل كل من حركة طالبان، بما في ذلك شبكة حقاني، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات؛

43 - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة حكومة أفغانستان في تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات وخطة عملها الوطنية لمكافحة المخدرات وما تبذله من جهود من أجل القضاء على زراعة المخدرات غير المشروعة وإنتاجها والاتجار بها واستهلاكها، وزيادة دعم أجهزة إنفاذ القانون والعدالة الجنائية في أفغانستان، والتنمية الزراعية والريفية، من أجل إيجاد سبل بديلة ومحسنة يستعين بها المزارعون لكسب الرزق ودعم الحد من الطلب، وإذكاء الوعي العام بمسائل مكافحة المخدرات، وبناء قدرات

مؤسسات مكافحة المخدرات ومراكز رعاية مدمني المخدرات ومعالجتهم، وتكرر دعوتها المجتمع الدولي إلى أن يعمل على تمويل مكافحة المخدرات من خلال حكومة أفغانستان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر المنظمات والآليات المعنية، قدر الإمكان، وتلاحظ أن مشكلة إنتاج المخدرات وزراعتها والاتجار بها واستهلاكها بطرق غير مشروعة، وكذلك مشكلة السلائف، ينبغي أن تعالج على أساس مبدأ المسؤولية العامة والمشاركة بين حكومة أفغانستان والمجتمع الدولي، وترحب بالمشاريع والأنشطة والمبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من قبيل مبادرة ميثاق باريس، وتؤيدها؛

44 - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز الجهود المشتركة والمنسقة والحازمة التي تبذلها الحكومة، بدعم من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين، من أجل تكثيف الجهود المتواصلة للتصدي لإنتاج المخدرات والاتجار بها من خلال الأخذ بنهج متوازن ومتكامل، وفقا لمبدأ المسؤولية العامة والمشاركة عن معالجة مشكلة المخدرات في أفغانستان؛

التنمية الاجتماعية والاقتصادية

45 - **تشير** إلى رغبة أفغانستان، حكومة وشعبا، في تعزيز مكانة البلد باعتباره أرضا للتعاون الدولي، وترحب في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الجهات الشريكة والمنظمات الإقليمية والدولية في سبيل النهوض بالتنمية المستدامة والتعمير وسبل الاتصال على صعيد المنطقة، وهي أمور حيوية لضمان الاستقرار والازدهار الاقتصادي في أفغانستان؛

46 - **ترحب** بالإطار الوطني الثاني للسلام والتنمية في أفغانستان المنسجم مع إطار الشراكة مع أفغانستان كجزء من هيكل المعونة الجديد، الذي اعتمد في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 بجنيف والذي يحدد أولويات السياسة الاستراتيجية لحكومة أفغانستان ويوجه أنشطتها الإصلاحية ضمن الركائز الثلاث المتمثلة في بناء السلام وبناء الدولة وبناء الأسواق، سعيا إلى زيادة الاعتماد على الذات بحلول نهاية عقد التحول في عام 2024؛

47 - **تجدد التزامها** بتقديم الدعم على المدى الطويل لتحقيق التنمية الاقتصادية في أفغانستان على أساس مبدأ المساواة المتبادلة، على نحو ما جرى ذكره وتجديده في إطار الشراكة مع أفغانستان، وتتأشد على وجه الاستعجال جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات المالية، أن تواصل تزويد أفغانستان بكل ما يمكن ويلزم من المساعدة الإنسانية والإنمائية والمالية والتعليمية والتقنية والمادية، والمساعدة اللازمة للإنعاش والتعمير، بالتنسيق الوثيق مع حكومة أفغانستان ووفقا للإطار الوطني الثاني للسلام والتنمية في أفغانستان ولأولويات السياساتية الاستراتيجية الواردة ضمنه، وتتشدد على الأهمية البالغة للتنفيذ المستمر، على مراحل متتالية، لبرنامج الإصلاح والأولويات السياساتية وأهداف التنمية والحوكمة المتفق عليها في إطار الشراكة مع أفغانستان؛

48 - **تسلم** بالتطور الكبير والتقدم الملحوظ اللذين حققتهما أفغانستان في ظل اطراد الدعم المقدم من المجتمع الدولي في السنوات الماضية، وتعرب عن تأييدها لإعادة تأكيد وتوطيد الشراكة بين أفغانستان والمجتمع الدولي على امتداد عقد التحول (2024-2015) الذي ستوظد خلاله أفغانستان سيادتها عبر تعزيز إقامة دولة تتوفر لها مقومات البقاء وتؤدي كامل مهامها خدمة لشعبها، وتحث حكومة أفغانستان على إشراك جميع عناصر المجتمع الأفغاني، وبخاصة المرأة، في وضع برامج الإغاثة والتأهيل والإنعاش والتعمير وتنفيذها، وتشجع على مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا؛

49 - **ترحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة والالتزام بمواصلة الإصلاحات المتفق عليها التي جرى تأكيدها في إطار الشراكة مع أفغانستان في مؤتمر أفغانستان لعام 2020 بجنيف، وآلية الرصد المدرجة ضمنه، والذي أكدت فيه حكومة أفغانستان من جديد التزامها بتعزيز الحوكمة القائمة على رعاية حقوق الإنسان وسيادة القانون وحماية حقوق النساء والفتيات والنهوض بها ومكافحة الفساد والتقييد بدستور أفغانستان، وأعربت عن تمسكها به كجزء صميم من النمو المطرد والتنمية الاقتصادية، بينما التزم الشركاء الدوليون بزيادة الشفافية في اتصالاتهم وتقاريرهم، والذي اتفقت فيه حكومة أفغانستان والشركاء الدوليون اتفاقاً مشتركاً على إجراء استعراضات منتظمة لحافضة المعونة، بروح ترمي إلى ضمان مواعمة تمويل المعونة من خارج الميزانية، وإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

50 - **تشثي** على حكومة أفغانستان لقيامها بتوفيق استراتيجيتها الإنمائية مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁷⁾، وتحت المجتمع الدولي على مساعدة الحكومة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

51 - **تشثي أيضاً** على حكومة أفغانستان لقيامها بتحسين شفافية الميزانية ولما تبذله من جهود من أجل تحقيق استدامة المالية العامة، وتلاحظ ما يحمله المستقبل من تحديات، وتحت على مواصلة بذل الجهود الكفيلة ببلوغ الغايات المحددة فيما يتعلق بالإيرادات؛

52 - **تقرر** بضرورة زيادة تحسين ظروف عيش الشعب الأفغاني، وتشدد على ضرورة تعزيز ودعم تنمية قدرة حكومة أفغانستان على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات وعلى الصعيد المحلي، وبخاصة خدمات التعليم والصحة العامة؛

53 - **تكرر تأكيد** ضرورة توفير المرافق التعليمية والصحية في جميع أنحاء البلد للأطفال الأفغانيين، وخصوصاً للفتيات الأفغانيات، وترحب بالتقدم المحرز في قطاع التعليم العام؛

54 - **تلاحظ بقلق** الحالة الإنسانية المتردية في أفغانستان، حيث يعاني ملايين الناس انعدام الأمن الغذائي بمستويات بلغت حد الطوارئ، وهو وضع ازداد تفاقمًا من جراء تداعيات جائحة كوفيد-19، ونزح مئات الآلاف من الأفغانيين حديثًا بسبب احتدام أعمال العنف والنزاع، وتحت المجتمع الدولي على تقديم الدعم اللازم والعمل مع حكومة أفغانستان والمنظمات الإنسانية للاستجابة الفعالة للاحتياجات المحددة في خطة الاستجابة الإنسانية، والتي جرى تحديثها في ضوء الجائحة التي تثير تحدياً كبيراً في وجه النظام الصحي وتؤثر في الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية في أفغانستان؛

55 - **تسلّم** بالحاجة إلى التصدي لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية والمعضلات البيئية في أفغانستان، وتشدد على ضرورة اتخاذ إجراءات محلية ودون وطنية وإقليمية ودولية لتعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، ولا سيما بالنسبة لأشد الفئات ضعفاً، من خلال الاستثمار في القدرة على الصمود، بما في ذلك الحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز استراتيجيات التكيف وتحسين عمليات تقييم المخاطر المشتركة واستراتيجيات إدارة المخاطر، بما يشمل الأساليب اللازمة لرصد التغيرات البيئية، من أجل خفض آثار الكوارث الطبيعية وكلفتها؛

اللاجئون

56 - **تعرب عن تقديرها** للحكومات التي لا تزال تستضيف لاجئين أفغانين، وخصوصا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتعترف في الوقت ذاته بالعبء الضخم الذي تحملته حتى الآن في هذا الصدد، وتطلب إلى المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم بسخاء، وتطلب أيضا إلى المنظمات الدولية المعنية، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، مواصلة العمل بشكل وثيق مع أفغانستان والبلدان التي تستضيف لاجئين أفغانين بهدف تيسير عودتهم طواعية في ظروف توفر لهم الأمان والكرامة وإعادة إدماجهم على نحو مستدام؛

57 - **تعرب عن قلقها** من ازدياد عدد النازحين داخل أفغانستان واللاجئين منها، وتؤكد أن الاستقرار والتنمية يمكن تحقيقهما في أفغانستان إذا استطاع مواطنوها العيش في سلام ولمسوا بأن لهم مستقبلا في بلدهم، وتكرر تأكيد الالتزامات التي ينص عليها القانون الدولي للاجئين فيما يتعلق بحماية اللاجئين والواقعة على كل من البلدان المضيفة والمجتمع الدولي، وتناشد الدول احترام مبدأ العودة الطوعية، والحق في التماس اللجوء، وكفالة وصول وكالات الإغاثة الإنسانية بطريقة كاملة ومأمونة ودون عوائق إلى النازحين واللاجئين لمدهم بالحماية والمساعدة، وتناشد البلدان الاستمرار في قبول عدد مناسب من اللاجئين الأفغانين من أجل إعادة توطينهم، تعبيرا عن تضامنها ومشاركتها في تحمل المسؤولية؛

58 - **ترحب** بالترام حكومة أفغانستان بجعل إعادة اللاجئين الأفغانين إلى الوطن وإعادة إدماجهم إحدى أولوياتها الوطنية العليا، بما في ذلك عودتهم طواعية في ظروف توفر لهم الأمان والكرامة وإعادة إدماجهم بصورة مستدامة في المسارات الوطنية المتعلقة بالتخطيط وتحديد الأولويات في مجال التنمية، وتشجع جميع الجهود التي تبذلها أفغانستان من أجل مواصلة تنفيذ بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتؤيد تلك الجهود⁽⁸⁾؛

59 - **تؤكد من جديد دعمها الثابت** لتنفيذ استراتيجية الحلول الخاصة باللاجئين الأفغان لدعم العودة الطوعية وإعادة الإدماج على نحو مستدام وتقديم المساعدة للبلدان المضيفة، التي أقرها المجتمع الدولي في عام 2012؛

60 - **ترحب** باستمرار عودة الأفغانين اللاجئين والنازحين عودة طوعية وأمنة وكرامة ومستدامة، وتلاحظ في الوقت نفسه التحديات الأمنية التي تواجه أفغانستان؛

التعاون الإقليمي

61 - **تؤكد** الأهمية الحاسمة للنهوض بالتعاون الإقليمي البناء والمستدام كوسيلة فعالة لتعزيز واستكمال مقومات السلام والأمن والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، وتسلم في هذا الصدد بأهمية مساهمة الشركاء من البلدان المجاورة والمنطقة والمنظمات الإقليمية، وترحب باستمرار التزام المجتمع الدولي بدعم الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتشجع على مواصلة تحسين العلاقات وتعزيز التعاون بين أفغانستان وجيرانها، وتدعو إلى بذل مزيد من الجهود

⁽⁸⁾ United Nations, *Treaty Series*, vol. 2241, No. 39574

في هذا الاتجاه، بما في ذلك ضمن إطار عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان، وترحب بما يتخذ لهذا القصد من مبادرات دولية وإقليمية أخرى؛

62 - **ترحب** بالمبادرات المهمة لتعزيز سبل الاتصال في المنطقة، ولا سيما ضمن أطر التعاون الجاري في ظل برنامج التعاون الاقتصادي الإقليمي لوسط آسيا ومؤتمر التعاون الاقتصادي الإقليمي بشأن أفغانستان، وتدبير بناء الثقة في نطاق عملية قلب آسيا - إسطنبول من أجل تيسير زيادة التبادل التجاري في جميع أنحاء المنطقة؛

63 - **تشدد** في هذا الصدد على أهمية تعزيز شبكات النقل المحلية والإقليمية الكفيلة بتسهيل سبل الاتصال لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار والاكتفاء الذاتي، وخاصة إنجاز خطوط السكك الحديدية والطرق البرية المحلية وصيانتها، وإقامة مشاريع في المنطقة تساعد على تدعيم سبل الاتصال، والنهوض بقدرات الطيران المدني الدولي، وتعرب عن تقديرها لجميع ما يتخذ من مبادرات وبيدل من جهود ابتغاء النهوض بالتعاون والشراكة والاتصال في المنطقة، على أساس الشفافية والانفتاح والشمول بغاية تعزيز الحوار والتعاون من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة في قاطبة أنحاء المنطقة؛

64 - **ترحب** بالجهود الرامية إلى تعزيز عملية التعاون الاقتصادي داخل المنطقة **وتحث** على مواصلة بذل المزيد منها، وترحب أيضا بما يبذل من جهود مشتركة لتدعيم الحوار والتعاون والنهوض بالتنمية الاقتصادية في قاطبة أنحاء المنطقة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تيسير سبل الاتصال والتبادل التجاري والعبور داخل المنطقة، وتوسيع نطاق التعاون القنصلي لإصدار التأشيرات وتيسير سفر أصحاب الأعمال وتوسيع التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنى التحتية، بما يشمل الاتصال بين تلك البنى وإمدادات الطاقة ووسائل النقل والإدارة المتكاملة للحدود، بغية تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل في أفغانستان والمنطقة، وتلاحظ الدور التاريخي لأفغانستان باعتبارها معبرا برياً في آسيا، وتشير إلى أن هذا التعاون الاقتصادي الإقليمي له دور هام في تحقيق الاستقرار والتنمية في أفغانستان، وتحت في هذا الصدد جميع الجهات المعنية ذات المصلحة على إقامة بيئة ملائمة ومؤمنة لتنفيذ هذه المبادرات الإنمائية والاتفاقات التجارية تنفيذاً كاملاً، وترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ هذه المبادرات والمشاريع، وتهيب بجميع بلدان المنطقة إلى تيسير التبادل التجاري والعبور؛

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان والمجلس المشترك للتنسيق والرصد

65 - **تعرب عن تقديرها** لتعيين الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام وللعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وفقاً للولاية التي أسندها إليها مجلس الأمن في قراره **2543 (2020)**، وتؤكد استمرار أهمية الدور التنسيقي المحوري والمحايد الذي تضطلع به الأمم المتحدة من أجل تشجيع مشاركة دولية أكثر اتساقاً، وتتنو بالدور المحوري الذي يقوم به في هذا الصدد المجلس المشترك للتنسيق والرصد؛

66 - **تدعو** إلى مواصلة تنفيذ توصيات الأمين العام ابتغاء دعم جهود السلام وضمان قدر أكبر من التنسيق والاتساق والكفاءة بين وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، استناداً إلى نهج "توحيد أداء الأمم المتحدة"، وانسجاماً مع البرنامج الإصلاحي والأولويات الوطنية لحكومة أفغانستان؛

- 67 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان وعن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛
- 68 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين البند المعنون "الحالة في أفغانستان".

الجلسة العامة 40

10 كانون الأول/ديسمبر 2020
